الجمهورية العربية السورية
جامعة الفرات
كلية الهندسة الزراعية

التعاون الزراعي

أ.د. قصي العمر

2026-2025

الفصل الأول

نشأة وتطور المفاهيم التعاونية

1- نشأة المفاهيم التعاونية:

لقد نشأت بعض صور التعاون لدى قدماء المصريين والصينين، وذلك في إقامة المعابد والأهرامات، ثم نادت الأديان السماوية، وفي مقدمتها الدين الإسلامي، باتباع المفاهيم التعاونية، فالآية الكريمة: (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) تحض على العمل التعاوني. وفي العصر الحديث نستطيع تمييز بعض المفاهيم التعاونية في جمهورية أفلاطون الفاضلة، الذي حدد فيه الخطوط الرئيسية للدولة المثالية، ومن أهمها الملكية المشتركة. ولقد بين توماس مور في مؤلفاته بأن المجتمع التعاوني هو المجتمع الذي تديره حكومة ديمقراطية تنتخب مدى الحياة ويعمل به جميع السكان زمناً كافياً لأداء الأعمال الضرورية الكافية لتغطية احتياجاتهم المعيشية، والمجتمع التعاوني المذكور يعامل أعضاءه معاملة متساوية في الإنتاج والاستهلاك.

وفي مطلع القرن الثامن عشر تواجدت في المملكة المتحدة هيئات مبنية على الاشتراك الاختياري، يعود لها الفضل في خلق الروح التعاونية ما لبثت أن تطورت فأصبحت تسمى بالطوائف، مثل طوائف الأمن المكونة من أفراد الحفظ الأمن والطوائف الدينية والاجتماعية بهدف مساعدة المرضى والفقراء بالإضافة إلى طوائف التجار والصناع بهدف تحسين حالة الحرفة ومحاربة الدخيل عليها. وحدثت أيضاً في نفس الفترة، الثورة الصناعية التي قادت إلى تغيير جوهري في نواحي الحياة الاجتماعية، إذ تجمعت فئات متشابهة من العمال اختيارياً وكونت جمعيات الإخاء بهدف تأمين أعضائها ضد المرض والشيخوخة والكوارث، ما لبثت أن تطورت هذه الجمعيات إلى منظمات نقابية أخذت تدافع عن حقوق العمال أعضائها وحمايتهم من استغلال أرباب العمل.

هذا وتعتبر جمعيات الإخاء والمنظمات النقابية المرحلة الأولى لظهور المفاهيم التعاونية والتي أخذت تتبلور بشكل واضح في القرن التاسع عشر حيث ظهرت الجمعيات التعاونية على أسس اقتصادية سليمة ساعدت على انتشال الطبقات العاملة من الفقر والبؤس اللذين وقعت بهما نتيجة للثورة الصناعية. وفيما يلي إيضاح كامل للظروف التي مهدت لظهور الحركة التعاونية.

1-2 أسباب ظهور الحركة التعاونية: وتتمثل بكل من الثورة الصناعية والزراعية والتجارية والفكرية، وفيما يلي شرح لكل منها:

1-2-1 الثورة الصناعية والزراعية والتجارية:

نحن نعلم أن اختراع البخار قد تم في إنكلتره في القرن الثامن عشر، وسرعان ما استعمل في تسيير القطارات وتشغيل المصانع، وبذلك تحولت الصناعة من صناعة منزلية يدوية إلى صناعات كبرى، إذ أصبحت الآلات تعطي إنتاجاً وفيراً، ونتج عنها قلة الحاجة إلى الأيدي العاملة، بالإضافة إلى دخول النساء والأطفال كأيدي عاملة رخيصة. كل ذلك أدى إلى تفشي البطالة بين العمال وانخفاض أجورهم، وبالتالي انخفاض مستواهم الصحي.

وجاء نتيجة الثورة الصناعية الانقلاب الزراعي، إذ تقدمت صناعة الآلات الزراعية مما أحدث تطوراً كبيراً في طرق الزراعة وأنواع المحاصيل الزراعية، ونتج عن ذلك رخص الأيدي العاملة إن لم نقل انعدام الحاجة إليها. كما تحولت. الزراعة من الزراعة لكفاية الأسرة إلى الزراعة للسوق، كذلك هاجر كثير من العمال الزراعيين إلى المدن مما زاد في عدد العمال الصناعيين العاطلين عن العمل بعد أن باع هؤلاء أراضيهم إلى كبار الملاك فانحصرت الملكية نتيجة ذلك في جزء معين من السكان. وبعدت الشقة بين طبقة الأغنياء أصحاب الأراضي والمصانع وبين طبقة الفقراء العمال والفلاحين.

وتتج أيضاً عن الثورة الصناعية الانقلاب التجاري، إذ زاد الإنتاج الزراعي والصناعي، فزاد الاحتياج إلى المال المبادلة البضائع بعمليتي البيع والشراء في الأسواق الخارجية، مما أدى إلى إنشاء البنوك وظهور طبقة رجال المال والأعمال الذين أخذوا يسيرون كثيراً من الحكومات في ذلك الوقت.

كما نتج أيضاً عن الثورة الصناعية تطور هائل في وسائل النقل البرية والجوية والبحرية، إذ أصبح من السهل نقل المنتجات من بلد لآخر ، مما أدى إلى ظهور التنافس، لا بين مناطق البلد الواحد وإنما بين البلاد العديدة.

وكان من نتائج هذه الثورات السابقة، أن زاد الإنتاج في الزراعة والصناعة وكثرت وسائط النقل، وقد استفادت إنكلترا فائدة كبيرة من هذه الثورات نظراً لوفرة مصانعها وبواخرها وانشغال الدول المجاورة بحروب نابليون.

ومن ناحية أخرى أحدثت هذه الثورات، حالة من الفقر والبطالة في الطبقات العاملة أدت إلى انقسام المجتمع إلى طبقة غنية قوامها أصحاب الأراضي الزراعية والمصانع، وطبقة معدمة قوامها العمال الزراعيون والصناعيون الذين كانوا لا يجدون قوتهم اليومي.

1-2 الثورة الفكرية: لقد أدت الثورة الصناعية والزراعية والتجارية السابقة الذكر إلى أزمات اقتصادية واجتماعية تبلورت بشكل واضح في المجتمع الأوربي، وقادت إلى إفلاس المجتمع دينياً وسياسياً واجتماعياً، ثم ما لبثت أن قادت إلى ظهور المفكرين والمصلحين الاجتماعيين والتعاونيين الذين تبلورت آراؤهم بين مثالية وتقليدية وماركسية، وفيما يلي نقدم صورة مصغرة عن هذه الآراء.

أ - **المدرسة المثالية:** ويمثلها روبرت أوين ووليم تومسون والدكتور وليم كنج في إنكلتره، وفريدريك را يغزون ولهلم هاس وهيرمان شولتس في ألمانيا، وشارل فوربيه وفيليب بوشيه ولويس بلان في فرنسا. ونظراً لأهمية آراء هؤلاء المفكرين فسوف تتعرض لكل منهم بشيء من الإيجاز:

- روبرت أوين Robert Owen (17171-1858):

يعتبر أوين مؤسس الحركة التعاونية في إنكلترة. بدأ حياته عاملا في أحد معامل الأقمشة في مدينة نيوتاون ثم عين مديراً لمعمل مصنع الغزل في مدينة نيولاك الذي ضم زهاء 2000 عامل، ثم أصبح مالكاً لبعض مصانع الغزل في أسكوتلندا. كان يعامل عماله معاملة حسنة فخفض ساعات عملهم من 17 إلى 10 ساعات يومياً، ورفع أجورهم ومنع تشغيل الأطفال دون العاشرة وقدم لهم المساكن الصحية بأجور معقولة وخصص لهم عيادات صحية وفتح لهم محلا

لشراء ما يطلبونه بسعر التكلفة وافتتح مدرسة لأبناء العمال. كما أوجد فكرة إنشاء المستعمرات التعاونية أو الوحدات الاجتماعية Communities المكتفية ذاتياً. وهي عبارة عن مجموعة من الأفراد يتراوح عددها بين 500–3000 فرداً تقوم على أساس أن ينتج البعض ما يحتاجه البعض الآخر، وقد طالب بأن يكون مقياس القيمة هو العمل وليس النقود أي ألا يتقاضى العمال نقوداً كأجر لهم وإنما يأخذون قسائم بمقدار ما اشتغله كل منهم يومياً. هذا وقد طلب أوين من الحكومة آنذاك تطبيق مفهوم هذه الوحدات الاجتماعية التعاونية، إلا أن الحكومة لم تنفذ ذلك، مما حدا به إلى إنشاء وحدتين اجتماعيتين إحداهما في هامبشاير في إنكلتره والثانية في نياهارموني بإنديانا في الولايات المتحدة بعد شراء الأرض الزراعية اللازمة لها والتي قدرت بـ 2500–7500 دونم. وقد عمل في كل وحدة حوالي 1200 شخصاً، وقد وزع الأعمال في كل منهما حسب قدرة الأفراد كما وزع الإنتاج حسب حاجة كل منهم. ومع الأسف لم ينجح أوين في تجربتيه المذكورتين.

ومن زاوية أخرى كان أوين يعتقد بضرورة تنظيم العمال في نقابات وتنظيم النقابات في اتحادات والتعاون فيما بينها وبين الاتحادات التعاونية.

ولقد قادت تعاليم أوين المذكورة إلى تكوين وإنشاء مجموعة من المشروعات كجمعية لندن الاقتصادية التي آوت 250 عائلة وأمنت الاحتياجات الاقتصادية لها كاملة مقابل دفع جنيه واحد في الأسبوع، ومجتمع أوربستن Orbiston Community ومجتمع رالاهي Ralahines Community ومجتمع وود Queen Wood. وكما هو الحال في الوحدات الاجتماعية التي أنشأها أوين نفسه لم يحالف هذه المجتمعات النجاح وذلك للأسباب الآتية:

1- عدم مسايرة الواقع الاجتماعي في بريطانيا الذي كان سائراً نحو الإنتاج بتأثير الثورة الصناعية لإقامة المستعمرات المكتفية ذاتياً.

2- عدم دعم الطبقة الحاكمة والتجار لهذه المستعمرات مادياً ومعنوياً بل وضغطهم بشتى الوسائل لإفشالها.

3- عدم نشوء هذه المجتمعات بسبب حاجة الداخلين إليها وإنما جاءت من وحي وإملاء الداعين إلى إقامتها.

4- دعوة أوين إلى تنظيم الفقراء والعاطلين في مجتمع تعاوني مثالي في بيئة اجتماعية سادها الانحطاط الخلقي.

- وليم تومبسون William Thompson (1780–1832):

لقد عاصر تومبسون أوين لفترة قصيرة حيث تأثر بأفكاره وآرائه، وقد ألّف عدة مؤلفات أهمها: (توزيع الثروة على خير المبادئ التي تحقق سعادة البشرية في عام 1824) و(مكافأة عنصر العمل في عام 1827) و(إرشادات عملية لتأسيس المستعمرات بطريقة اقتصادية في عام 1830). وكان تومبسون يرى في مؤلفاته هذه أن المجتمع السعيد هو الذي توزع فيه الثروة بالتساوي، وكان يعتقد أن العامل هو المصدر الوحيد للثروة ويجب أن تعود إليه قيمة ما ينتجه. كما رأى أن قيمة الأشياء في السوق تتوقف على قيمة ما بذل من عمل في إنتاجها (بجانب المواد الخام). وكان يرى أيضاً أن الأغنياء (ملاك الأراضي وأصحاب المصانع) عالة على الدولة لا ينتجون شيئاً وإنما يستهلكون ما ينتجه العمال

والزراع، ودعا تومبسون إلى بناء مجتمع جديد مستقل عن تلك الملكيات يعمل على تشتيت نفوذ الأغنياء، ودعي هذا المجتمع بالمجتمع التعاوني.

- الدكتور وليم كنج William King (1796 - 1865):

ولد (The Cooperator) في إنكلترا، ثم عمل طبيباً، إلا أنه كان ميالا للفقراء وهذا ما جعل منه تعاونياً كبيراً أصدر أول مجلة تعاونية في عهده وأسماها التعاون. ويقوم رأيه على أن أحسن شكل للتعاون هو ما كان أساسه المعونة الذاتية. وقد اعتقد أيضاً أن عظمة التعاون تتجلى في البدء بدون رأسمال إذ يعتمد على عامل وأجره وزميل، فإذا انضم ثالث ورابع زاد نشاط الجمعية. لقد افتتح صندوقاً يضع به كل عضو ما يستطيع كاشتراك أسبوعي وأخذ يشتري البضاعة بالجملة ويبيعها إياهم بالمفرق والربح يعود إلى الصندوق وهكذا إلى أن توفر المال الكافي ففتح مصنعاً أشغل به المتعطلين الأعضاء.

اعتقد كينج أيضاً أن التعاون أحسن وسائل الإنتاج لأنه يوفر رؤوس أموال جديدة تستعمل في إنتاج سلع جديدة دون الاعتماد على رؤوس أموال أجنبية ورأى أيضاً أن التعاون يعمل على رفع مستوى الشعب الخلقي وهو الوسيلة العملية لتحسين حالة الفقراء ومحاربة الأغنياء، وقد رد كنج على مالتوس صاحب نظرية زيادة السكان حسب متوالية هندسية وزيادة الإنتاج حسب متوالية عددية بأن الفقر ليس سببه زيادة السكان بل سوء توجيه وتنظيم استغلال الإنتاج. أسس عدة جمعيات تعاونية في عام 1828، وأطلق عليها اسم (حوانيت الاتحاد) إلا أنها لم تنجح، أسوة بجمعيات أوين وتومبسون ولأحد الأسباب المذكورة السابقة.

ورغم فشل الجمعيات التي شكلها كل من روبرت أوين ووليم تومبسون ووليم كنج، إلا أن آراءهم الإصلاحية قد تبلورت في أول جمعية تعاونية استهلاكية نشأت في بلدة روتشديل عام 1844 حيث اتفق ثمانية وعشرون عامل نسيج على تنظيم شؤونهم ضمن أسس ديمقراطية تعاونية وأسسوا جمعيتهم الأولى والتي كانت أهدافها:

1- فتح محل لبيع أصناف المأكل والملبس.
2- بناء أو شراء عدد من المنازل الأعضاء الجمعية.
3- البدء في صناعة السلع التي تحددها الجمعية لتشغيل الأعضاء العاطلين عن العمل أو ذوي الأجور المنخفضة.
4- شراء أو استئجار مزرعة ليعمل بها الأعضاء العاطلون عن العمل ذوو الأجور المنخفضة.
5- إسراع الجمعية في إنشاء مستعمرة ذاتية ذات مصالح متحدة تعول نفسها بنفسها.

وقد حقق أعضاء هذه الجمعية هدفهم الأول بأن جمعوا بضع بنسات أسبوعية إلى أن أصبحت 28 جنيهاً استأجروا بعشرة منها محلا في حي فقير وافتتحوه بكميات صغيرة من البضائع هي الزبدة والسكر والدقيق والشمع، وكان المحل يفتتح يومين في الأسبوع مساء ويناوب الأعضاء العمل به دون أن يتقاضوا أجراً. وقد لاقت هذه الجمعية صعوبات جمة كادت معها أن تفلس، منها أزمة عام 1846 الاقتصادية وجهلهم بأساليب التجارة ومحاربة التجار لهم، ولكن

بفضل وعي أغلب الأعضاء نجحت الجمعية وزاد عدد أعضائها وتنوعت بضاعتها وأصبح المحل يفتح نهاراً عام 1859 وأخذت تتسع رويداً رويداً إلى أن أمكنها إقامة المصانع والمستوصفات والأندية... إلخ.

وكان من أسباب نجاح هذه الجمعية مبادئها الموضحة في الفصل الخامس. الفقرة (42) والتي أصبحت فيما بعد القواعد الأساسية للتعاون الاستهلاكي. العالمي.

إذا كانت إنكلترا مهد الحركة التعاونية الاستهلاكية فإن ألمانيا مهد الحركة التعاونية التسليفية، وكما نشأ التعاون الاستهلاكي في إنكلترا وليد الحاجة ونتيجة للثورة الصناعية والفكرية فيها، نشأ أيضاً التعاون التسليفي في ألمانيا وليد الحاجة، ونتيجة للانقلاب الزراعي ازدادت حاجة المزارعين إلى التسليف والاقتراض نتيجة استخدام وسائل الزراعة الحديثة وقيام الصناعات الزراعية وتصريف الحاصلات المتزايدة وكذلك نتيجة لقيام أزمة مالية. في ذلك الوقت اتجهت أفكار المصلحين الاجتماعيين إلى إدخال نظام الإقراض التعاوني الذي أخذت مبادئه تعم العالم كما عمته مبادئ جمعية روتشديل الاستهلاكية. ومن أهم هؤلاء المصلحين الاجتماعيين ما يلي:

- **هيرمان شولتس Herman Schultz (١٨٠ ١٨٨٢):**

كان رئيساً لمجلس القضاء ببلدة ديلتس فهيأ له منصبه هذا الاطلاع على ما يعانيه صغار الصناع والتجار من ظلم المرابين فارتأى تكوين جمعيات استيراد في بادئ الأمر ليتمكن الصناع من الحصول على المواد الخام بسعر الجملة ومن أصناف جيدة، وقد نجحت هذه الجمعيات بشكل جيد مما دفعه إلى تأسيس مصرف تعاوني عام 1850 كانت مبادئه العامة:

1- رأس المال ويتكون من:

أ - اشتراكات الأعضاء النقدية بحيث لا تقل عن ١٥ جنيه إسترليني تدفع على أقساط ولآجال طويلة والغرض من رفع قيمة الاشتراك الحصول على رأس مال كبير يساعد المصرف على تأدية أعماله.

ب- رسم دخول الأعضاء وهو مبلغ ضئيل يدفعه العضو عند انتسابه للمصرف.

ج- المال الاحتياطي ويخصم من الأرباح السنوية بنسبة معينة.

د- الودائع من الأعضاء وغيرهم.

2- المسؤولية المطلقة:

أي إن الأعضاء جميعهم متضامنون في تسديد ديون المصرف من أموالهم الخاصة ولكن هذا المبدأ عدل فيما بعد إلى المسؤولية المحدودة بقيمة الأسهم فقط.

3- شروط الاقتراض:

آ - لا يكون إلا للأعضاء.

ب- يشترط ضمان عضو أو اثنين أو رهن سندات أو أوراق مالية.

جـ- سعر الفائدة تتراوح بين 107% والغرض من رفع سعر الفائدة تكوين أرباح كثيرة تعود إلى الأعضاء بنسبة معاملاتهم.

د- مدة القروض قصيرة لا تتجاوز ثلاثة شهور في الغالب ويمكن تجديد مدة القرض إذا لزم الأمر.

والملاحظ أن عمل هذا المصرف لا يختلف عن عمل أي مصرف عادي إلا أن الإقراض فيه للأعضاء فقط. ويقبل الودائع من الأعضاء وغير الأعضاء ويقوم بجميع الخدمات المالية الأخرى.

لقد أطلق على مصارف شولتس هذه مصارف الشعب وبلغ عددها في ألمانيا قبيل الحرب الأخيرة ١٤١٤ مصرفاً وعدد أعضائها ٢٣٨,٠٠٠ را عضواً.

- فريدريك رايفزون Friedrich Reifeizen (١٨١٨-١٨٨٨)

كان رئيساً إدارياً لبعض القرى محباً للخير، لاحظ ما يعانيه الفلاحون من جشع المرابين والتجار مما دفعه إلى تشكيل جمعيات التسليف الزراعية على أساس ثابت، أصبح فيما بعد أساس النظام التعاوني التسليفي الصحيح، كون مصارفه في القرى لخدمة الزراع فقط. وكان الغرض الأساسي لجمعياته هو:

1- التسليف بشكل قروض لتحسين حالة المزارعين المادية والاجتماعية.

2- تشجيع الادخار وبث روح الاقتصاد بين الأفراد.

أما قواعد العمل في مصارفه فهي:

1- تعتمد الجمعية على المسؤولية المطلقة كضمان وكانت تحصل على الأموال اللازمة لأعضائها من السوق المالية، وكان الغرض من تكوين المصرف بدون رأسمال من الأعضاء هو عدم وضع عقبات أمام الفقراء، ومن ناحية أخرى وجود الضمان الثابت كالأرض والماشية للأعضاء، ويقصد بالمسؤولية المطلقة أن جميع الأعضاء مسؤولين متضامنين بكل ممتلكاتهم عن جميع ديون المصرف

2- الاستدانة بفوائد قليلة بسبب الثقة إذ كان الفرق بين الإقراض والاقتراض.

3- المال الاحتياطي وهو الفرق بين الإقراض والاقتراض وأهميته:

- يزيد قدرة المصرف من الاقتراض من المصارف الأخرى.
- كلما كبر المال الاحتياطي قل الاقتراض الخارجي وقلت الفائدة معه.
- يقوي مركز المصرف مما يجعله قادراً على تحمل الخسارة في إحدى السنين.

4 - تضيق منطقة العمل مما يساعد على سهولة التعارف بين الأعضاء وعدم إرهاق مجلس الإدارة في إشرافهم على الإدارة.

5- اختيار الأعضاء يكون بحيث يتوفر بالعضو الأخلاق الجيدة والمعاملة الحسنة وليس عليه ديون.

6- شروط الاقتراض:

- يراعى عند الاقتراض حاجة العضو للقرض.

- قدرة العضو على التسديد.
- الأوجه التي سيصرف بموجبها القرض.
- يراعى الضمان وهل هو شخصي أو برهن عقاري أو برهن سندات أو أوراق مالية.

7- الإدارة الديمقراطية: أي أن كل عضو له صوت واحد ويشترك في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

- وليم هاس William Hasses

كان رفيق رايفزون في العمل إلا أنه اختلف معه في تطبيق بعض القواعد.

مما أدى به إلى الانفصال عنه وكان لهاس الفضل في تكون أول اتحاد للجمعيات. بألمانيا وأهم الاختلافات بين هاس ورايفزون انحصرت في:

1- مسؤولية الأعضاء: أجاز هاس المسؤولية المحدودة للأعضاء أي أن كل. عضو مسؤول بقدر أسهمه، ونظرته إلى المسؤولية المطلقة أنها مُحدّة من دخول الأعضاء الأغنياء حيث أن بدخولهم فائدة للجمعية.
2- اللامركزية: رغب هاس بنظام اللامركزية أي فتح بنك تسليف في كل قرية بينما رأى را يفزون بعكس ذلك إذ رغب بفتح بنك عام في القرى.
3- رأس المال: أجاز هاس وجود رأس المال من بادئ الأمر بعكس رايفزون كما أجاز للأعضاء أخذ أرباح بنسبة معاملاتهم بعد قطع الاحتياطي.
4- أعمال المصرف: اقتصرت أعمال مصارف هاس على التسليف فقط تاركة الأعمال الأخرى لجمعيات تعاونية أخرى بينما تقوم جمعيات رايفزون بتوريد حاجيات أعضائها وتسويق منتجاتهم بجانب التسليف.
5- المعونة الحكومية: أجاز هاس قبول المعونة الحكومية بينما رفضها را يفزون لأنها بنظره تتعارض مع مبادئ التعاون وهي الاعتماد على النفس كما أنها تجعل الحركة التعاونية تحت رحمة الدولة..
6- اختيار المنطقة: كان هاس يرغب في فتح مصارفه في المناطق الأحسن حالا بينما كان رايفزون يفضل فتح مصارفه في المناطق الفقيرة كما كان يفضل استخدام المتنورين في إدارة مصارفه وجمعياته حتى وإن لم يكونوا من الزراع بينما كانت هذه الناحية غير مهمة عند هاس.

- شارل فوريه: Charles Fourier (1772-1838):

لقد نادى هذا المفكر بإقامة وحدات سكنية تضم كل منها 400 عائلة تقريباً بشكل جمعية تعاونية سكنية وإنتاجية واستهلاكية بنفس الوقت تعيش على ما تنتجه بطريقة الاكتفاء الذاتي ويتم توزيع الأرباح فيها على شكل مشابه للشركة المساهمة وحسب أهمية عناصر الإنتاج بالنسبة إليه أي 12/5 لرأس المال و12/4 للعمل و12/3 للإدارة أو للخبرة. كما نادى بتنظيم العمل وتقسيم العمال إلى زمر عاملة تتساعد في العملية الإنتاجية على أن يؤمن للعامل حد أدنى من الدخل حتى ولو لم يعمل.

- فيليب بوشيه:

اعتمد هذا المفكر على المبادئ الديمقراطية في إدارة الهيئات التعاونية وعدم تشغيل غير الأعضاء بالجمعيات. طالب الحكومة بإنشاء البنوك لتقديم التمويل اللازم للتنظيمات والهيئات التعاونية. وضع برنامجاً لإقامة جمهورية ديمقراطية واعتقد أن العمل الجماعي أو المشترك لا يقوم إلا على أكتاف العمال المؤهلين والمدربين فقط.

- لويس بلان Loius Blane (1811-1882):

صاحب الشعار المشهور (كل حسب مقدرته ولكل حسب حاجته). اعتبر أن الدولة والحكومة هما الجهاز الوحيد المسؤول عن مراقبة العلاقات بين مراكز الإنتاج بالمجتمع وتقديم المساعدة للضعيف منها.

ب- المدرسة التقليدية:

وتقوم هذه المدرسة على أسس ثلاثة هامة أولها سيادة المستهلك وثانيها التطور السلمي للجمعيات التعاونية عن طريق المنافسة وأخيراً بناء نظام اقتصادي اجتماعي جديد يمتنع فيه عنصر الربح وبشكل مختصر يؤمن أصحاب هذه المدرسة بنقل وسائل الإنتاج والسيادة الاقتصادية من أيدي المنتجين إلى أيدي المستهلكين كما اعتبروا أن المنفعة والحاجة والطلب هي العوامل المحددة للقيمة وليس العمل كما يقول أصحاب المدرسة الشيوعية. ومن أهم رواد هذه المدرسة:

1- شارل جيد Charles Gide (1847-1932):

من أكثر المهتمين بشؤون التعاون في عصره في فرنسا، فقد قدم قوة كبيرة للحركة التعاونية آنذاك عن طريق مؤلفاته العديدة والممثلة بـ:

الخلق التعاوني والادخار - التعليم الاقتصادي التعاوني للمواطنين نظرية إلغاء الربح - التعاون الاستهلاكي ونظرياته المعاصرة . الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ورسالتها الاقتصادية والاجتماعية. تحالف العدل مع الحرية.

ومن مؤلفاته هذه وضع شارل جيد برنامجاً للنهوض بالحركة التعاونية، وقسمه إلى ثلاثة مراحل:

الأولى: وتختص بتشكيل مجموعة من الجمعيات المحلية تعمل على الحصول على الفائض بقدر الإمكان المصلحة التعاونيين.

الثانية: وتختص بتكوين جمعيات الاتجار بالجملة التي تشتري السلع بكميات كبيرة وفي هذه المرحلة أمكن استخدام رأس المال في بعض العمليات الإنتاجية كصناعة الخبز والملابس.

الثالثة: وتختص بالحصول على الأراضي الزراعية لإنتاج السلع الغذائية كالقمح واللحوم والحليب ومشتقاته.

2- بيرنارد لافرن Bernard Lavergne

وهو من أتباع شارل جيد، أصدر عدداً من المؤلفات أهمها النظام التعاوني الربحي التعاونية، مشكلة المؤمّمات، الثورة التعاونية واشتراكية الغرب. وقد صدق لافرن على برنامج التعاون الشامل الذي أقرته مدرسة نيم Nim في باريس والتي أوضحت فيه أن الغرض من التعاون هو إحلاله مكان المنافسة الحرة على أن ينظم توزيع الثروة الاقتصادية والعلمية والخلقية في المجتمع بوسيلة عادلة.

3- آرنست بواسون Ernest Puason

تأثر بواسون بشارل جيد كثيراً من الوجهة الفكرية والتطبيقية، وقد صدر مؤلفه الهام الجمهورية التعاونية وفيه أوضح النقاط الآتية:

- القوانين الأساسية والعضوية في التعاون وهي:
  1- مشاركة الجمعية لأعضائها في الربح بنسبة معاملاتهم.
  2- مساهمة الأعضاء بالتساوي في مراقبة الجمعية.
  3- بيع المنتجات والبضائع بسعر السوق.
- يستهدف التعاون إلغاء الرأسمالية وإحلال نظام جديد تعاوني مكانها يكون بصورة جمهورية تعاونية.
- بيّن أبعاد المشكلة الاجتماعية في فرنسا وكيفية حلها عن الطريق التعاوني.
- أوضح أنواع ومستويات الجمعيات التعاونية المشتركة وطريقة التعامل فيها.
- درس علاقات التعاون بالدولة وبين أن على الجمعيات التعاونية أن تصبح أقرب إلى القطاع العام من حيث خدماته وأن على الدولة تكليف التعاونية بتنظيم سياسة الأسعار، كما درس علاقات التعاون بالمنظمات النقابية وقال بأنها يجب أن تكون أخوية وبضرورة العمل المشترك المضاعفة الإنتاج.

ج- المدرسة الشيوعية:

ويمثلها كارل ماركس Karl Marx (1818-1883) وفلاديمير لينين W. I. Lenin. ويرى أصحاب هذه المدرسة في التعاون بأنه أحد أشكال التنظيم الاقتصادي لأبناء المجتمع ويفيد في عمليات التحويل الاشتراكي والانتقال إلى الشيوعية. وقد اتجهت السياسة التعاونية الشيوعية نحو تأسيس مزارع تعاونية للعمال يقوم العمال فيها بالعمل عن طريق فرق العمل، ويحصل العمال مقابل ذلك على تعويضات مادية وخدمات اجتماعية تتناسب مع جهدهم المبذول. وفي سبيل نجاح التعاونيات لابد من إشراف الدولة عليها. ويرى أصحاب هذه المدرسة بالجمعيات التعاونية في النظام الرأسمالي بأنها أداة تؤدي إلى تخفيف حدة استغلال أرباب العمل ولا تعمل على إنهائه.

يرى ماركس أن التعاون تجربة اشتراكية تقود إلى تكوين نظام إنتاجي كبير بدون إشراف رأسمالي ولكنه أوضح أنه لا فائدة من الحركة التعاونية الاستهلاكية وذلك نتيجة لسيادة قانون الأجور المعمول به وأن الفائدة التي يحصل عليها أعضاء الجمعيات التعاونية الاستهلاكية المؤقتة تتلاشى بسرعة طالما أن النظام الرأسمالي قائم في المجتمع وأن المؤسسات الرأسمالية الاقتصادية ستتغلب حتما على الجمعيات الاستهلاكية التعاونية. وقد أوصى ماركس بضرورة إنشاء البنوك التعاونية الزراعية والجمعيات التعاونية الإنتاجية المساعدة الزراع في حياتهم كما دعا إلى جمع الملكيات الفردية الصغيرة في وحدات استثمارية تعاونية كبيرة بهدف الاستفادة من علوم التكنولوجيا الحديثة.

ونظراً لقيام الثورة الشيوعية في روسيا على أكتاف الفلاحين فلقد اهتم لينين بحل مشكلة الأرض عن طريق جعلها ملكية عامة ودعا إلى استثمارها بشكل جماعي مبيناً أن ذلك يقود إلى مضاعفة الإنتاج. وقد بين لينين أهمية التعاون

بقوله أنه يوفر للمجتمع إمكانيات كبيرة لأجل الانتقال إلى وضع جديد بالشكل الأبسط والأقرب إلى متناول الفلاح وفي سبيل تحقيق ذلك لا بد من منح التعاون مجموعة من الامتيازات الاقتصادية والمالية والمصرفية، وقد ربط لبنين تطور النظام الاشتراكي بتطور النظام التعاوني ومما قاله في هذا المجال: (إن المهمة الأولى هي إعادة بناء الجهاز الإداري، أما المهمة الثانية فهي القيام بعمل ثقافي بين جماهير الفلاحين والهدف الاقتصادي من العمل الثقافي بين الفلاحين هو التعاون بالضبط، فإذا استطعنا تنظيم جميع السكان في التعاونيات رسخت أقدامنا في الميدان الاشتراكي).

لقد وضع لينين خطة لتطوير الجمعيات التعاونية الزراعية ضمنها المبادئ التالية:

1- قيام التحالف بين العمال والفلاحين تحت قيادة الطبقة العاملة.

2- اتباع مبدأ الطوعية عند انضمام الفلاحين للتعاونيات وخلال مراحل تطورها.

3- مبدأ الدعم المادي والمعنوي للتعاونيات من قبل الدولة بشكل خاص والمجتمع بشكل عام.

4- مبدأ الانتقال التدريجي من الأشكال الدنيا للعمل التعاوني إلى الأشكال العليا له.

5- مبدأ الربط بين التطور التعاوني والتطور الثقافي في الريف.

ومن زاوية أخرى فقد اعتبر لينين (بعكس ماركس) الجمعيات التعاونية الاستهلاكية جزءاً هاماً من النضال الاقتصادي والسياسي للبروليتاريا عن طريق دعم العمال خلال فترات الاضطرابات ومرحلة مطالبة العمال لحقوقهم.

2-2 الخدمات الاقتصادية والاجتماعية للتعاون:

2-2-1 الخدمات الاقتصادية:

تختلف وجهات نظر الاقتصاديين التعاونيين في حصر هذه الخدمات حسب أنواع الجمعيات التعاونية ومدى تخصصها وبالتالي فنظرة التعاونيين الزراعيين إليها تختلف عن نظرة التعاونيين الآخرين، وبوجه عام جمعها الزلاقي بالنقاط التالية:

1- زيادة الدخل الحقيقي للأفراد ومن ثم الانتقال إلى مستوى معيشة أفضل حيث تمد الجمعيات الأعضاء بأصناف ممتازة من السلع اللازمة للاستهلاك بأسعار معتدلة.

2- حماية الأعضاء من التقلبات العنيفة في الأسعار التي تؤدي إلى استفادة بعض الأفراد على حساب البعض الآخر، فتعمل بالقضاء على المضاربات التي تحدث في الأسواق.

3- تحديد الأثمان الحقيقية للسلع والخدمات وذلك باتصال المنتجين والمستهلكين بطريقة تضمن لكل منهما حقوقه.

4- تعمل على حماية الأعضاء من جشع المنتجين الذين يحاولون استغلال الأعضاء عند التعامل معهم على أساس الدفع بالعاجل عن طريق رفع الأسعار.

5- اختصار الهيئات التي تقوم بعمليات متشابهة وذلك بضمها في هيئة واحدة وخاصة في الجمعيات التعاونية التسويقية.

6- السعي إلى تنمية الميل إلى الادخار عند الأعضاء.

7- توفير الأرباح الطائلة التي قد يحصل عليها الوسطاء بمختلف أنواعهم.

8- السعي لإيجاد ملكية مشتركة لمجموعة من الأفراد تمكنهم من القيام بأعمال يعجز عن أدائها شخص واحد.

9- تعمل على تشجيع الصناعات الزراعية كصناعة الألبان وغيرها.

10- تعمل على شغل أوقات الفراغ بالصناعات اليدوية وخاصة بالنسبة للمزارعين.

بينما حصر اقتصادي آخر هذه الخدمات الاقتصادية للجمعيات التعاونية بشكل أعم وفي كافة القطاعات ولخصها في الآتي:

1- عمل الجمعيات التعاونية على زيادة الدخل القومي بكافة أنواعها، ويظهر أثر ذلك في كافة القطاعات سواء أكانت زراعية أم صناعية أم تجارية أم عمالية.

2- عمل الجمعيات التعاونية على رفع مستوى معيشة العمال في القطاع الزراعي.

3- عمل الجمعيات التعاونية على زيادة ورفع مستوى التشغيل وتحقيق العمالة الكاملة وتقضي على البطالة في القطاع الصناعي.

4- تعمل الجمعيات التعاونية على زيادة الدخول الحقيقية للعمال وتوفير السكن الملائم وتعمل على رفع مستوى غذائهم وصحتهم.

5- فائدة الجمعيات التعاونية في توفير الخدمات الآتية:

أ - النقل التعاوني.

ب- تقديم الخدمات الكهربائية.

ج- تقديم الخدمات الصحية.

د- تقديم خدمات التعليم.

نلاحظ مما سبق اختلاف وجهات النظر من حيث الشكل فقط في نوع الخدمات الاقتصادية التي تقدمها الجمعيات التعاونية بكافة أنواعها إلى أعضائها، إلا أن المبدأ الأساسي في هذه الخدمات متفق عليه ألا وهو ارتفاع مستوى المعيشة، وهذا الارتفاع بمستوى المعيشة لا يأتي إلا إذا حققت الجمعية بعض المكاسب المادية لأعضائها وهذه المكاسب تأتي عن طريقين اثنين:

أولهما: زيادة صافي دخول الأعضاء كمنتجين وذلك بتأسيس جمعيات تعاونية انتاجية.

ثانيهما: زيادة القوة الشرائية للدخول النقدية للاعضاء كمستهلكين وذلك بتأسيس جمعيات تعاونية استهلاكية.

ويمكن للجمعيات التعاونية الانتاجية أن تزيد من دخول أعضائها إذا ما تمكنت من تحقيق ما يلي:

1- بقاء جملة التكاليف على ما هي عليه وزيادة الانتاج وبالتالي زيادة الدخل.

2- بقاء الانتاج على ما هو عليه (الدخل الثابت) مع تقليل تكاليف هذا الانتاج.

3- رفع سعر السلع المنتجة.

كما يمكن للجمعيات التعاونية الاستهلاكية زيادة القوة الشرائية للدخول النقدية لأعضائها كمشترين إذا ما كان بإمكانها القيام بما يلي:

1- تقديم السلع التي يرغبها أعضاؤها بتكاليف تقل عن تلك التي يضطرون إلى شرائها في حالة عدم إشراكهم بالجمعية.

2- تقديم سلع أفضل وأحسن بنفس السعر السائد بالسوق.

عندما تتمكن كافة أنواع الجمعيات من تحقيق هذه الخدمات الاقتصادية تميل إلى تحقيق تلك الأهداف الاجتماعية والتي تعتبر بحد ذاتها أهداف ثانوية حيث لا يمكن بل يستحيل على أي جمعية تحقيق الأهداف الاجتماعية دون توفير فائض في الأرباح تصرفه على هذا النوع من الخدمات إذ لا يمكن للاعضاء أن يدفعوا من جيوبهم أموالاً لتحقيق هذه الأهداف الاجتماعية إذا لم تكن الجمعية محققة للاهداف الاقتصادية التي قامت من أجلها أولا، بل ينعكس الأمر أحياناً ويؤدي إلى انسحاب الأفراد من الجمعية نظراً لعدم تحقيقها أهدافها الأساسية، بينما في حالة تحقيق هذه الأهداف لا يمانع أي عضو من تقديم جزء من العائد إليه في سبيل تحقيق العدل الاجتماعي من الأهداف الاجتماعية.

2-2-2 الخدمات الاجتماعية:

ونظراً لكون هذه الخدمات تأتي بالمرتبة الثانية بعد الخدمات الاقتصادية فقد اتفقت الآراء بشكل عام على نوع هذه الخدمات، وعموماً يمكن أن تقسم إلى نوعين:

النوع الأول: الخدمات الاجتماعية التي يمكن للجمعيات التعاونية أن تقدمها لأهل الريف.

النوع الثاني: الخدمات الاجتماعية التي يمكن للجمعيات التعاونية أن تقدمها لأهل المدن.

وتشمل الخدمات الاجتماعية المقدمة لأهل الريف ما لمي:

آ - الناحية الثقافية:

وهذه تتضمن النقاط التالية:

1- مكافحة الأمية: وذلك بتعليم الذكور من سن ١٢ إلى سن ٥٠ والإناث من سن ١٢ والى سن ٣٥ وذلك عن طريق حصر عدد الأميين في كل منطقة وإعداد المدرسين ذوي المؤهلات اللازمة (وتقوم بذلك لجنة النشاط الاجتماعي بالجمعية).

2- التعليم العام: ورغم أن الدولة موفرة له في أغلب المناطق إلا أن الجمعية التعاونية يجب أن يكون لها نشاط ملحوظ في إعداد المباني وحث الأهالي على تقديم المنازل اللازمة لذلك.

3- إنشاء المكتبات العامة: وذلك بإنشاء غرفة في مقر الجمعية أو في مكان آخر تحوي على الكتب المتعلقة بإصلاح الريف اجتماعياً وثقافياً وأما عن مصدر هذه الكتب فيمكن الاعتماد على وزارة الثقافة والارشاد والتربية والتعليم والشؤون الاجتماعية والزراعة والاصلاح الزراعي.

4- إلقاء المحاضرات ومقاومة البدع وخلافه: وذلك عن طريق إلقاء المحاضرات على الأهالي من قبل موظفي التعاون أو المثقفين من أهل القرية.

5- قيام الرحلات: وذلك عن طريق تنظيمها لزيارة معالم المدن ومشاهدة الآثار والتعرف على بلدهم وتاريخهم وكذلك عمل زيارات الجمعيات تعاونية نموذجية.

ب- الخدمات الصحية:

وتشمل النقاط الآتية:

1- الخدمات الوقائية: وذلك عن طريق إنشاء طلمبات أرتوازية لمياه الشرب النقية المحرومة منها القرية ونشر الارشادات الصحية بين الأهالي مع ردم البرك والمستنقعات حتى لا تتوالد فيها الحشرات والبعوض بالاضافة إلى إنشاء المغاسل والحمامات العامة والمراحيض.

2- توفير الخدمات العلاجية: وذلك بتوفير أسباب العلاج وتيسيره بنفقات قليلة أو بالمجان، ويمكن تحقيق ذلك بإنشاء صناديق الاسعاف في مقر الجمعيات التعاونية وتقديم الأدوية الضرورية والاسعافات اللازمة ويعهد به إلى شخص

قدير باستلامه وتحت مسؤوليته، كما يمكن تحقيق ذلك بانشاء العيادات الطبية حيث تجهز غرفة لأحد الأطباء والذي يتفق معه على زيارة الجمعية من ٢-٤ مرات في الأسبوع مع إعطائه أجراً شهرياً مناسباً تدفعه الجمعية.

ج- الخدمات العمرانية:

وتقوم الجمعيات التعاونية في هذا المجال بدور كبير وذلك عن طريق:

1- السعي لاستكمال المرافق الضرورية استجابة لمطالب الأهالي ورعاية المصالحهم.

2- العمل على إصلاح الجسور وإنشاء الطرق وتعبيدها وتوسيعها.

3- غرس الأشجار الخشبية على الطرق لتحسين مداخل القرية.

4- إنارة القرية ليلا.

د- شغل أوقات الفراغ لدى الأعضاء:

وذلك بإيجاد بعض الأعمال السهلة الصنع والتي يمكن لأهل الريف زيادة دخلهم بها مع العمل على إدخال الآتي:

1- أجهزة الراديو والتلفزيون لكونهما وسيلة من وسائل الترفيه والتثقيف والإرشاد.

2- نشر الصناعات الريفية للرجال والسيدات على السواء.

3- إنشاء الأندية الريفية التي تجمع أوجه النشاط الاجتماعي والثقافي والرياضي وتشجيع شباب القرية على ذلك.

هـ- خدمات عامة منها:

1- أعمال البر والإحسان والاعانة كتعويض المنكوبين بكوارث الحريق أو فقد المعيل مع تقديم الطعام واللباس للعائلات الفقيرة.

2- مقاومة الحرائق وذلك بتكوين فرق الشباب وتعد خصيصاً لهذا العمل.

3- الصلح والتحكيم بين العائلات المتنازعة.

4- تنمية روح الإخاء والمساواة والتعاون بين الأفراد وخلق المحبة والألفة بينهم.

5- مساعدة الأفراد في معرفة ما عليهم من حقوق وما عليهم من واجبات.

6- تحرير المرأة من التزمت الذي تعيش فيه وإدخالها في المسائل الاجتماعية للعمل على خلق جيل جديد.

7- توفير العلاج للماشية وذلك بالاتفاق مع الأطباء البيطريين.

وتشمل الخدمات الاجتماعية المقدمة لأهل المدن نواحي كثيرة منها:

1- إنشاء المكتبات العامة وإرسال البعثات العلمية للاستفادة من خبرتها في المستقبل مع العمل على محو الأمية كلية من المدينة.

2- توفير العلاج الرخيص لأعضاء الجمعية وذلك بالاتفاق مع الأطباء والصيدليات والمستشفيات.

3- إنشاء مصانع للمشردين والأيتام والمتسولين والعناية بهم اجتماعياً.

4- تنظيم الرحلات لأعضائها وموظفيها للاماكن التاريخية بأجور زهيدة.

5- مساعدة الأسر المحتاجة مادياً ومعنوياً.

نلاحظ مما سبق أن أهمية الخدمات الاجتماعية في الريف تفوق أهميتها في المدن بشكل كبير لأن الحكومة تهتم عادة بالمدن وتنظيمها تمشياً مع راحة المواطنين والزوار الأجانب بشكل أكبر وأوضح من اهتمامها بالقرى والأرياف ولذلك نجد أن أغلب الخدمات الاجتماعية الغير متوفرة في الريف إنما هي موجودة في المدن وعلى نطاق واسع ومن هنا تظهر أهمية وجود الجمعيات التعاونية في مناطق الأرياف وعملها على توفير هذه الخدمات الاجتماعية لأنها قريبة فعلا من المنطقة، والذين يقومون بتحقيق مثل هذه الأهداف إنما هم من أهل الريف أنفسهم، ولذا يجد أهل المنطقة الثقة في هؤلاء الأشخاص، ويمكنهم التجاوب معهم في كافة المجالات لأنهم هم وحدهم الذين يفهمون مشاكلهم الاجتماعية. ولذلك يجب عليهم حلها عن طريق إشراكهم في هذه الجمعيات التي هي منم ولهم اجتماعياً واقتصادياً.

إن تحقيق الخدمات الاقتصادية والاجتماعية السابقة لا يتم إلا من خلال تضمين هذه الخدمات بالنظم الداخلية للجمعيات التعاونية وترتبط هذه النظم الداخلية بمجموعة من المبادئ الأساسية والثانوية التي تضعها كل جمعية تعاونية لها وتلتزم بها ولمعرفة هذه الأسس لابد من التعرض لها في الفصل الثالث التالي.

الفصل الثالث

المبادئ الاساسية والثانوية للتعاون

بيّنّا في الفصل الأول الفقرة 1-2 القواعد الأولى للتعاون والتي وضعها رواد جمعية روتشديل عام 1841 وأقرت من قبل المؤتمر التعاوني الذي انعقد في باريس عام ١٩٣٧ حيث طبقت هذه القواعد ليس فقط على الجمعيات الاستهلاكية وإنما أيضاً على كثير من الجمعيات التعاونية الإنتاجية والتسويقية الأخرى، وأصبحت تشكل المبادئ العامة للنشاطات التعاونية والتي ما لبثت أن تعددت إلى مجموعات مختلفة حسب الأوجه الرئيسية للنشاط التعاوني استهلاكي.

إنتاجي - تسويقي - تسليفي... إلخ.

هذا ويقسم العاملون في المجال التعاوني المبادئ التعاونية ولأغراض الدراسة إلى مجموعتين أساسيتين هما المبادئ الأساسية والمبادئ الثانوية وفيما يلي شرح موجز لكلا المجموعتين:

3-1 المبادئ الأساسية للتعاون:

وهي عبارة عن مجمل المبادئ الأساسية للجمعيات التعاونية التي وضعت إلى جميع التعاونيين على اختلاف أنواعهم في كل زمان ومكان ليأخذوا بها كأساس سليم لتحقيق النجاح الكامل لأي نوع من أنواع التعاون ويؤيد ذلك النص التالي:

"للجمعيات التعاونية مبادىء رئيسية يجب أن تسير عليها ولا يجوز أن تحيد عنها وإلا اعتبرت خارجة على نظام التعاون ولا يمكن الاعتراف بها كوحدة من وحدات هذا النظام. وهذه المبادئ أو الأركان التعاونية التي تدين بها الجمعيات التعاونية هي كأركان الدين والتي بها سلم كل من يؤمن بهذا الدين».

كما وتسير الجمعيات التعاونية في جميع أنحاء العالم مهما اختلفت الأمم وتباينت الأجناس على مبادىء ثابتة متفق عليها ولا يمكن أن تحيد عنها".

أما هذه المبادئ فهي:

أ - باب العضوية مفتوح:

أي يجب أن يبقى باب الانتساب إلى الجمعية مفتوحاً أمام الراغبين بالالتحاق بعضويتها رجالاً كانوا أم نساءً وعلى مختلف مذاهبهم الدينية والاجتماعية بشرط أن تتوفر في الشخص المنتسب الشروط التي تجعل الجمعية قادرة على إفادته بخدماتها فيقبل الشخص في الجمعية حالما يشتري سهماً أو أكثر من أسهمها. ونظراً لبقاء باب العضوية مفتوحاً فإن رأسمال الجمعية يبقى متأرجحاً أيضاً بعكس الشركة المساهمة التي لا يمكن أن تزيد من رأسمالها إلا بموافقة أصحاب الشركة. ويجب أن نلاحظ أن للجمعية الحق في أن تحدد ملاك العضو الواحد من الأسهم إذ يجب ألا يملك أكثر من خمس مجموع رأسمال الجمعية. ونظراً لبقاء باب العضوية مفتوحاً فيجب أن تبقى قيمة السهم ثابتة دائماً بعكس أسهم الشركات المساهمة التي تتغير قيمتها حسب تغير المركز المالي لها، ومن ناحية أخرى فيمكن للعضو أن ينسحب من الجمعية إذا ما رغب بذلك فيحول أسهمه إلى أي عضو آخر توافق عليه الهيئة العامة للجمعية.

ويجب ملاحظة أن النشاط التعاوني الممارس غالباً ما يوجد شروطاً معينة في الأعضاء المنتسبين فالجمعيات التعاونية الزراعية تشترط مثلا كون الأعضاء مزارعين أو فلاحين أو ملاك، والجمعيات التعاونية التسويقية تلزم أعضاءها بعدم الانسحاب من الجمعية في مواسم التسويق لأن انسحاب الأعضاء في هذه الفترة يقود إلى ضعف الجمعية.

ومن زاوية أخرى يجب التمييز بين مفهومي باب العضوية المفتوح ومفهوم الاشتراك الاختياري في الجمعية إذ لا يمكن اعتبار الاشتراك الاختياري مرادفاً لمفهوم باب العضوية المفتوح، إذ أن كثيراً من الدول التي تطبق المفاهيم التعاونية تلزم الأفراد، بشروط معينة، الاشتراك بالجمعيات كما هو الحال في الدول الاشتراكية وكثير من الدول النامية المطبقة لقوانين الاصلاح الزراعي والمرفقة بالجمعيات التعاونية الزراعية. وتعتبر الجمعيات التعاونية القائمة على الالزام مخالفة لكل من مبدأي باب العضوية ومبدأ الديمقراطية الذي يلي بعد قليل.

هذا وقد نظم المشرع التعاوني في القطر السوري مبدأ العضوية في قانون التعاون رقم ٣١٧ لعام ١٩٥٦ وذلك بالنسبة للجمعيات التعاونية عدا الزراعية:

حيث قال: «يكون باب العضوية في الجمعيات التعاونية مفتوحاً لجميع المواطنين طبقاً للشروط العامة للتعاون، على أنه يجوز إنشاء جمعيات تعاونية للاستهلاك تكون العضوية فيها مقصورة على فئة خاصة من المواطنين تجمعهم ظروف مشتركة بحسب عملهم، أو وظيفتهم، وفي هذه الحالة الأخيرة يكون لكل من توافرت فيه الشروط اللازمة حق العضوية في الجمعية».

أما عضوية الجمعيات التعاونية الزراعية فقد نظمها كل من المرسوم التشريعي رقم 143 لعام 1970 وقانون التنظيم الفلاحي رقم 21 لعام 1974 بالآتي:

إن الانتساب إلى الجمعيات التعاونية الزراعية اختياري إلا فيما ورد عليه نص تشريعي خاص بذلك.

ب- الديمقراطية في الإدارة:

أي أن جميع الأعضاء رجالا ونساء متساوون في الحقوق والواجبات داخل الجمعية، فالشخص الذي يملك خمس أسهم الجمعية مثله مثل الشخص الذي يملك سهماً واحداً أثناء التصويت على موضوع معين يتعلق بمصالح الجمعية وأعمالها وإدارتها كالتصديق على حساباتها وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة... إلخ.

ومن ناحية أخرى يجوز لأي عضو أن يكون عضواً في مجلس الإدارة أكان رجلا أم امرأة أو كان يملك سهماً بسرط أن ينتخبه باقي الأعضاء ولا يهم واحداً أو عدة أسهم.

السلطة العليا في الجمعية هي الجمعية العمومية التي تتألف من مجموع الاعضاء حيث لها مطلق التصرف في القرارات التي تتعلق بمصالح الجمعية وتقدمها بشكل يتفق مع صالح الأعضاء أي أن الأفراد هم الذين يحكمون الجمعية التعاونية.

وتكفل التشريعات التعاونية طريقة تنظيم مبدأ الديمقراطية في الإدارة، فالقانون رقم ٣١٧ لعام ١٩٥٦ نص على انتخاب أعضاء مجلس الإدارة بالاقتراع السري تدعيماً لمبدأ الديمقراطية، كما وضع حداً أقصى لمدة العضوية الأعضاء مجلس الإدارة بهدف إنهاء التحكم والسيطرة على الجمعيات كما اعتمد شروطاً خاصة لاختيار الأعضاء بما يضمن حسن اختيارهم، ومن زاوية أخرى فقد أغفل القانون المذكور تشكيل لجان المراقبة والتي تضمنها قانون التنظيم الفلاحي رقم 21 لعام 1974.

ج- مبدأ العائد على المعاملات:

ونعني به توزيع الربح الذي تحصل عليه عملية الجمعيات التعاونية، بعد خصم المخصصات التي تقرها الجمعية التعاونية على الأعضاء حسب نسبة تعاملهم مع الجمعية، فشلا العضو الذي يملك 100 سهما في الجمعية الاستهلاكية وقد اشترى منها بمقدار 1000 ل.س في السنة يحصل على خمس ما يحصله العضو الذي يملك سهمين فقط والذي اشترى من الجمعية بمقدار ٥٠٠٠ ل.س في السنة أي أن العضو الثاني يحصل على خمسة أضعاف ما يحصل

عليه العضو الأول وذلك لأن مشتريات العضو الثاني تعادل خمسة أضعاف مشتريات العضو الأول. تتمثل المخصصات التي تخصمها الجمعيات التعاونية من ربح الجمعيات عادة بـ:

1- تكاليف الجمعية:
2- تكوين الاحتياطي
3- دفع الفوائد المحددة على الاسهم
4- تكوين مخصصات للخدمات الاجتماعية والتعليم
5- دفع رسوم التأمين اذا وجدت
6- تكوين مخصصات أخرى

ويقود تطبيق المبدأ المذكور إلى توزيع الثروة على الطبقات المحدودة الدخل واستبعاد عامل الربح الاستغلالي وكذلك بناء المركز المالي للجمعيات التعاونية على أساس سليم ومتين يمكنها من التوسع في أعمالها.

ورغم الاعترافات التي نشأت في وجه هذا المبدأ وخاصة في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية إلا أنه استطاع إثبات وجوده بدقة في الجمعيات التعاونية الانتاجية، وفي الجمعيات الانتاجية المهنية حيث يتم توزيع الربح في كل منهما حسب ما يقدمه كل عضو فيها من أعمال.

د- مبدأ الفائدة المحدودة على رأس المال:

تكون الجمعيات التعاونية رأسمالها في بداية تكوينها من قيمة الأسهم التي تطرحها على الأعضاء. ومن الواضح أن رأس مال الجمعية هذا لا أثر له في حقوق الأعضاء، وإنما تستعين به الجمعية لتأدية الخدمات التي يطلبها الأعضاء لحين تجميع الاحتياطي. وتنظر الجمعية التعاونية عادة إلى مال الأعضاء على أنه قرض يستحق الفائدة لذا تدفع عليه فائدة محدودة لا تتجاوز ٦٪، وهذه النسبة شبه متفق عليها في أغلب دول العالم، ويجب ملاحظة أن الجمعية غير ملزمة بدفع هذه الفائدة إذا لم تكون أرباحاً تسمح لها بذلك.

3-2 المبادى الثانوية للتعاون:

بينما اتفق جميع التعاونيين في أنحاء العالم على المبادئ الأساسية للجمعيات التعاونية بمختلف أنواعها، اختلف هؤلاء بالنسبة للمبادىء الثانوية لهذه الجمعيات، وما ذلك إلا لوجود أشكال مختلفة للنساط التعاوني بالاضافة إلى اختلاف الظروف الطبيعية والاجتماعية لكل نوع من هذه الأنواع ومدى إمكان تطبيق هذه المبادئ ضمن هذه الظروف.

وتبعاً لذلك مال كثير من القادة التعاونيين إلى تخصيص مبادىء معينة للجمعيات التعاونية التي تعمل في قطاع اقتصادي معين فالمبادئ الثانوية للجمعيات الاستهلاكية تتمثل بمبادىء جمعية روتشديل التالية:

أ - مبدأ البيع النقدي:

أي عدم البيع لأعضاء الجمعية بالأجل وبالتالي عدم شراء الجمعية من المؤسسات الأخرى بالنسيئة، والهدف من وضع المبدأ المذكور عدم المخاطرة بأموال الجمعية وضياعها وبالتالي عدم تطور الجمعية.

ويجب ملاحظة أن المبدأ المذكور أخذ يتضاءل تنفيذه تدريجياً رغم أهميته وخاصة بالنسبة للسلع ذات القيمة الكبيرة كالمفروشات والأدوات الكهربائية وخلافها، بينما قصر تنفيذه على السلع الغذائية.

ب- مبدأ الحياد السياسي والديني:

ونعني به ابتعاد الجمعيات عن الخلافات السياسية والدينية التي قد توجد بين الأعضاء المنتسبين إليها ويجب ألا ترتبط الجمعيات التعاونية بمذهب ديني أو بحزب سياسي مما يقود إلى انسحاب الأعضاء الغير موالين للحزب السياسي أو المذهب الديني في حالة ارتباطها بحزب أو دين معين. ويتضمن هذا المبدأ الحياد التام في قبول الأعضاء وفي انتخاب مجالس الإدارة ولجان المراقبة وتعيين الموظفين والعمال وكافة نشاطات الجمعية الاقتصادية والاجتماعية.

ج- مبدأ نشر العلوم والثقافة

ويقوم هذا المبدأ على تعليم الأعضاء التعاونيين للمفاهيم العلمية التعاونية بالدرجة الأولى والمفاهيم الاجتماعية والثقافية بالدرجة الثانية وتقديم المعلومات المتطورة عن التعاون في المجالات المختلفة له بالدرجة الثالثة. ويجب الملاحظة أنه على الجمعيات التعاونية أن تنفذ خطط الدولة الخاصة بمحو الأمية بين أعضائها وخاصة في الدول النامية وفي مرحلة من مراحل تطورها.

أما بالنسبة للعاملين في مجال الجمعيات التعاونية التسويقية، فقد أوردوا المبادئ التالية لجمعياتهم:

1- العضوية بالاختيار

2- التخصص الوظيفي والسلعي

3- الخدمات بسعر الكلفة

4- المدخرات توزع على الأعضاء بنسبة معاملاتهم.

5- الابتعاد عن تحمل المجازفات الخطرة

6- الشعور بعدم الانحياز والتعصب

7- ملكية المعدات والاجهزة التسويقية

وكذلك فقد وجدت مبادىء ثانوية خاصة للجمعيات التعاونية الصناعية والجمعيات التعاونية الزراعية وغيرها من الجمعيات التعاونية الأخرى.